معهد
السياسة والمجتمع | POLITICS & SOCIETY
Institute

ورقة تقدير موقف

"خطر تدهور الأوضاع الاستراتيجية في الضفة الغربية - تقاطعات الانتخابات الإسرائيلية، ملامح قيادة فلسطينية مقبلة، ومتطلبات الاستجابة الأردنية"

علي حجازي

المقدّمة: الضفة الغربية وسياق التسارع الاستراتيجي المركّب 3
أولًا: تشخيص بنيوي للأزمة – الضفة الغربية كساحة صراع (بنية–أمن–شرعية) 4
ثانياً: الانتخابات في إسرائيل – البنية الزمنية، ديناميات التنافس، والدلالات الاستراتيجية 5
ثالثاً: قيادة المرحلة المقبلة في فلسطين – الأسماء، الآليات، ودلالات ما بعد محمود عباس 8
رابعاً: أين يكمن الخطر الحقيقي في حال نجاح بنيامين نتنياهو أو استمرار نهجه؟ 11
خامساً: عرب 48 والكنيست – لماذا يُعدّون جزءًا من معادلة الضفة الغربية؟ 13
سادساً: وهم الاستراتيجية – لماذا لم يعد الفعل الأردني والعربي ممكنًا؟ 14
الخاتمة 16

المقدّمة: الضفة الغربية وسياق التسارع الاستراتيجي المركّب

تشهد الضفة الغربية في المرحلة الراهنة انتقالًا نوعيًا توصف بحالة من "التسارع الاستراتيجي المركّب"، نتيجة تتفاعل متزامن لتحولات سياسية وبنيوية وأمنية متعددة المستويات، تتفاعل ضمن ديناميات تتسم بالقفزات النوعية ونقاط تحوّل مفاجئة، بما يحدّ من فاعلية أدوات الضبط التقليدية، ويُضعف قابلية إدارة الصراع عبر مقاربات مرحلية أو أمنية بحتة، نتيجة لتحوّل في طبيعة المخاطر واتجاهاتها، وانتقال الضفة الغربية من كونها ساحة سياسية قابلة للاحتواء النسبي، إلى فضاء مفتوح لإعادة التشكل الداخلي والإقليمي.

يأتي هذا التحول من تداخل أربعة مسارات رئيسية، لا تعمل بشكل متوازٍ فحسب، بل تُغذّي بعضها بعضًا ضمن حلقة تفاعل تصاعدي.

أول هذه المسارات يرتبط **بالتحولات الداخلية في إسرائيل**، ولا سيما طبيعة الائتلاف اليميني الحاكم وما يواجهه من ضغوط سياسية متزايدة. فصعود منافسة من طيف "يمين المركز"، وتذبذب نتائج استطلاعات الرأي، واستمرار احتمالية الذهاب إلى انتخابات مبكرة مرتبطة بأزمة الميزانية وبالاستقطاب الحاد الذي خلّفته الحرب الأخيرة، كلها عوامل تدفع الفاعلين السياسيين الإسرائيليين-داخل الحكومة وخارجها-إلى توظيف الضفة الغربية كأداة تعبئة سياسية داخلية. في هذا الإطار، لا تُدار الضفة بوصفها ملفًا أمنيًا فقط، بل كرصيد سياسي قابل للاستثمار الانتخابي وإعادة التموضع الحزبي.

المسار الثاني يتمثل في **هشاشة الشرعية السياسية للسلطة الفلسطينية**، وهي هشاشة تراكمت بفعل غياب الانتخابات منذ سنوات طويلة، وتآكل الثقة الشعبية، وتراجع القدرة الوظيفية والمؤسسية للسلطة. ويتضاعف أثر هذا العامل مع اقتراب ما يمكن تسميته بـ "اللحظة البيولوجية–السياسية" للقيادة الحالية، بما لا يفتح فقط إشكالية الخلافة، بل يُدخل النظام السياسي الفلسطيني في حالة هشاشة بنيوية مرتفعة.

أما المسار الثالث، **فيتصل بالتصعيد الميداني والهيكلي داخل الضفة الغربية**، وهو تصعيد لا يقتصر على ازدياد وتيرة الاشتباكات أو العمليات الأمنية، بل يتجلى بصورة أعمق في التوسع الاستيطاني المتسارع، وتصاعد عنف المستوطنين إلى مستويات غير مسبوقة، إلى جانب تشديد منظومات السيطرة عبر الحواجز والاقتحامات والإجراءات العقابية. تؤدي هذه الديناميات إلى تحويل الحياة اليومية للفلسطينيين إلى مساحة ضغط دائم، ما يُضعف ما تبقى من قدرة السلطة الفلسطينية على أداء وظائفها الأساسية وحضورها كفاعل في المجال العام.

المسار الرابع يتمثل في **تراجع الفاعلية العربية والدولية تجاه الضفة الغربية**، حيث يجري التعامل معها باعتبارها ملفًا ثانويًا في سياق أولويات ما بعد حرب غزة. والتي تؤثر سلبياً لتقديم أي مقاربة سياسية استراتيجية قادرة على معالجة جذور التدهور أو إعادة إدخال الضفة ضمن أفق تسوية مستدامة.

لماذا تمثل الضفة الغربية اليوم مركز ثقل إقليميًا؟

لا تقتصر أهمية الضفة الغربية على كونها ساحة فلسطينية داخلية، بل تمثل مفصلًا جيوسياسيًا يربط بين أربع منظومات في آن واحد:

1. منظومة الاحتلال والاستيطان التي يجري فيها تحويل السيطرة من طابع عسكري إلى طابع مدني–قانوني؛
2. منظومة الشرعية الفلسطينية المتآكلة، حيث يتحول الأمن والاقتصاد إلى أدوات بقاء لا أدوات مشروع سياسي؛
3. منظومة الإقليم، وعلى رأسها الأردن، بما يحمله من تداخل حدودي وديمغرافي وسيادي؛
4. ومنظومة القوى الكبرى، التي باتت تُدير الأزمة بدل السعي إلى حلّها.

هذه المنظومات يمنح الضفة الغربية وزنها الاستثنائي في المرحلة الراهنة. وعليه، يتجه الواقع في الضفة الغربية نحو تفكك تدريجي لا يأخذ شكل الانهيار الكامل، بل يتم عبر **تقويض الوظائف الحاكمة للسلطة الفلسطينية داخل مناطق نفوذها**

الاسمي، واتساع الفراغ السلطوي، وتسريع الضمّ الزاحف. ينتج عن ذلك نمط صراع منخفض الشدة يخدم **حسابات اليمين الإسرائيلي عبر إدارة الصراع بأكلفة محسوبة**، ويُنهك المجتمع الفلسطيني، ويخلق في الوقت نفسه مخاطر مباشرة ومتراكمة على أمن الأردن واستقراره.

بما يتعلق بالمنظور الأردني، لا يُختزل التهديد الناشئ عن تطورات الضفة الغربية في أبعاده الأمنية التقليدية، بل يتجاوز ذلك ليطال إعادة **تشكيل البيئة الاستراتيجية على الحدود الغربية للمملكة**. فانتقال الضفة من ملف سياسي قابل للإدارة إلى مسرح ضغط مفتوح ينعكس مباشرة على مجموعة من القضايا الحيوية.

تشمل هذه القضايا أمن الحدود ومسارات التهريب والتسلل، والضغوط الديمغرافية والسياسية المرتبطة بسيناريوهات التهجير أو الانهيار الجزئي، ووضع المعابر والاقتصاد الحدودي، إضافة إلى الوصاية الهاشمية على المقدسات وما تمثله من بعد سيادي ورمزي، فضلًا عن مكانة الدولة الوطنية الأردنية ضمن معادلة الإقليم المتحولة.

ويتضاعف مستوى التهديد في حال أدى استمرار اليمين الإسرائيلي الحاكم -أو عودته بأغلبية- إلى تسريع مشروع الوقائع الأحادية على الأرض، بما يشمل شرعنة البؤر الاستيطانية، توسيع المستوطنات، خنق السلطة الفلسطينية ماليًا ووظيفيًا، وفتح مسارات ضم "قانوني" – "إجرائي" – "وظيفي".

أولًا: تشخيص بنيوي للأزمة – الضفة الغربية كساحة صراع (بنية–أمن–شرعية)

لا يمكن فهم الخطر الاستراتيجي المتصاعد في الضفة الغربية من خلال الاكتفاء بمؤشرات العنف الظرفي أو تتبع الأحداث الميدانية اليومية بوصفها ظواهر مستقلة. بل تقتضي تفكيك بنية الأزمة، باعتبار الضفة الغربية ساحة تتقاطع فيها ثلاث طبقات بنيوية رئيسية: مادية–مؤسسية، وأمنية ميدانية، وسياسية–شرعية، تعمل ضمن علاقة تفاعلية دائرية، بحيث تُراكم بصورة يصعب احتواؤها عبر أدوات تقليدية.

1. البنية المادية–المؤسسية للاحتلال *(Territorial–Administrative Regime)*: تشهد الضفة الغربية تسارعًا في إنتاج واقع إقليمي–إداري يحمل طابع شبه نهائي، تقوده إسرائيل عبر منظومة أدوات متكاملة لا يقتصر دورها على الاستيطان بمعناه المباشر. تشمل هذه السياسات تفكيك الجغرافيا الفلسطينية عبر الطرق الالتفافية، وتغيير أنظمة تسجيل الأراضي، وبناء هياكل إدارية وقانونية جديدة، بما يحوّل السيطرة من إجراء أمني مؤقت إلى نظام سيادي دائم على الأرض.[1]

تكمن الدلالة هنا أن الاحتلال **يعيد تعريف العلاقة بين الأرض والسكان والسلطة، ويُقلّص تدريجيًا إمكان الوصول إلى تسوية سياسية مستقبلية من دون كلفة تفكيك مؤسسية هائلة**.

2. ديناميات الأمن الميداني *(Field Security Dynamics)*: على المستوى الميداني، توصف الضفة الغربية كساحة أمنية عالية الهشاشة و مفتوحة على التحوّل المستمر، تتداخل فيها عناصر متعددة تشمل تكثيف الاقتحامات والاعتقالات، تصاعد الاشتباكات المسلحة، "تدين وتسليح" المستوطنين، وتفكك منظومات الضبط المحلي. يؤدي

[1] تشير تقارير أوروبية حديثة صادرة عن European External Action Service إلى أن عام 2024 شكّل نقطة انعطاف لافتة في هذا المسار، حيث جرى تسجيل تسارع غير مسبوق في آليات "شرعنة البؤر الاستيطانية" وتوسيع شبكات الطرق والبنى التحتية المرتبطة بها. ووفق بيانات أممية اعتمدتها هذه التقارير، تم توثيق 1,420 حادثة عنف نفذها مستوطنون خلال عام 2024، مقارنة بـ 1,189 حادثة في عام 2023. تعكس هذه الأرقام انتقال عنف المستوطنين من هامش ظاهرة اجتماعية متطرفة إلى أداة وظيفية يتم دمجها في عملية إعادة تشكيل المجال الفلسطيني. أنظر:
European Union. (2025, August 14). *Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem: Reporting period January – December 2024*. Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA).
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/2025/documents/Report%20on%20Israeli%20Settlements%20in%20the%20occupied%20West%20Bank%20including%20East%20Jerusalem%20%28Reporting%20period%20January%20-%20December%202024%29.pdf

هذا التداخل إلى تحويل مدن ومخيمات رئيسية إلى مسارح تنازع مفتوحة، لا تُدار وفق منطق احتواء أمني مستقر[2]. تدل المتغيرات التي تحصل على أرض الواقع **على تحول نوعي في بنية العنف، حيث يتراجع الطابع الاستثنائي للحادث الأمني لصالح نمط يومي قابل للتكرار وإعادة الإنتاج.**

3. الشرعية والحكم الفلسطيني *(Legitimacy & Governance)*: تنقل تقارير وكالة أسوشيتد برس (AP News) توصيفًا صريحًا لحالة القيادة الفلسطينية،[3] مشيرة إلى أن الرئيس محمود عباس بات "غير محبوب بشدة"، وأن أكثر من 80% من الفلسطينيين يطالبون باستقالته وفق استطلاعات رأي متداولة، في ظل غياب الانتخابات منذ ما يقارب عقدين. لا تقتصر هذه الأزمة على شخص القيادة، بل تطال منظومة الحكم ذاتها، التي تفقد تدريجيًا قدرتها على الادعاء بالتمثيل السياسي، وعلى ممارسة الضبط الفعلي داخل المجال العام.

باختصار، لا يمكن فهم ما تشهده الضفة الغربية بوصفه تصعيدًا أمنيًا عابرًا، بل باعتباره تشكّلًا تدريجيًا لبنية خطر استراتيجي طويلة الأمد، تمسّ أسس السيطرة والحكم والشرعية. وتتكوّن هذه البنية من تفاعل ثلاثي بين منظومة ضمّ زاحف متكاملة، وتآكل وظيفي وشرعي متسارع للسلطة الفلسطينية، وتحول الصراع إلى نمط محلي مسلح منخفض الشدة لكنه ممتد زمنيًا. وتدعم هذه القراءة تقديرات أمنية أمريكية وغربية حذّرت من أن ضعف القيادة الفلسطينية لم يعد أزمة داخلية، بل عاملًا مقيّدًا لأي ترتيبات سياسية أو أمنية محتملة في المرحلة المقبلة.[4]

في هذا السياق، تتحول الضفة الغربية إلى ساحة غير مستقرة بنيويًا، يُدار فيها الصراع بدل أن يُحل، في ظل تحوّلات داخلية إسرائيلية تجعل كل ما ذكر مسارًا مؤسسيًا لا تكتيكًا مرحليًا. ولا تقتصر تداعيات هذا الواقع على المجتمع الفلسطيني، بل تمتد إقليميًا، ولا سيما إلى الأردن، الذي يواجه خطر تحوّل حدوده الغربية من خط تماس قابل للاحتواء إلى مجال هش ومفتوح على اضطرابات ممتدة. وعليه، فإن ما يتبلور في الضفة اليوم لا يؤسس لتسوية، بل لمرحلة طويلة من عدم الاستقرار المُدار، بما يعيد تعريف معادلات الأمن والسياسة في الإقليم.

ثانياً: الانتخابات في إسرائيل – البنية الزمنية، ديناميات التنافس، والدلالات الاستراتيجية

تمثل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة متغيرًا حاسمًا في فهم مسار الضفة الغربية، ليس بوصفها استحقاقًا ديمقراطيًا دوريًا، بل باعتبارها **آلية لإعادة إنتاج السياسات القائمة** تجاه الفلسطينيين ضمن بيئة سياسية شديدة الاستقطاب. وتزداد أهمية هذا الاستحقاق في ظل تداخل عاملين: هشاشة الائتلاف الحاكم من جهة، وتحوّل الضفة الغربية إلى ورقة مركزية في الصراع الانتخابي من جهة أخرى.

---

[2] تشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) إلى أن شهر أكتوبر وحده شهد أكثر من 260هجومًا نفذها مستوطنون، وهو أعلى رقم يتم تسجيله منذ بدء التوثيق المنهجي عام 2006. كما توضح المفوضية أنه في الفترة الممتدة من 7أكتوبر 2023 حتى 13 نوفمبر 2025، قُتل ما لا يقل عن 1,017فلسطينيًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بينهم 221طفلًا، مقابل 59إسرائيليًا قُتلوا في هجمات أو اشتباكات خلال الفترة ذاتها. وتعزز تقارير رويترز، نقلًا عن الأمم المتحدة، هذا الاتجاه، بالإشارة إلى إصابة أكثر من 750 فلسطينيًا خلال عام واحد نتيجة عنف مرتبط بالمستوطنين، مع تجاوز حصيلة القتلى الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023 حاجز الألف في الضفة الغربية. أنظر:

United Nations Human Rights Office of the High Commissioner. (2025, November 14). Occupied West Bank: Increased Israeli violence against Palestinians must stop (Press briefing note). https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2025/11/occupied-west-bank-increased-israeli-violence-against-palestinians

Reuters. (2025, December 26). Israeli reservist rams vehicle into Palestinian man praying in West Bank. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-reservist-rams-vehicle-into-palestinian-man-praying-west-bank-2025-12-26/

[3] AP News. (2025, December 28). *Palestinians, Abbas react to Israel–Gaza Strip developments*. AP News. https://apnews.com/article/palestinians-abbas-israel-gaza-strip-ffcff2f8e9e69ab6f9f8e850f3e75b53

[4] International Crisis Group. (2025, October). Annexation in the West Bank: Dynamics, implications and policy options (Report No. 252). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-10/252-annexation-west-bank.pdf

1. الإطار الدستوري–الزمني واحتمالية الانتخابات المبكرة

من الناحية القانونية، يُفترض إجراء الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المقبلة في موعد أقصاه **27 أكتوبر/تشرين الأول 2026**، وفق التنظيم القانوني الناظم لدورة الكنيست، والتفسير القضائي المستقر لتوقيت الانتخابات.[5] العامل الأكثر حساسية تاريخيًا يتمثل في **ميزانية الدولة**. ففي هذا السياق، تشير تقارير موثوقة إلى أن ميزانية عام **2026** يجب أن تُقرّ نهائيًا في الكنيست قبل نهاية **مارس/آذار 2026**، وأن الفشل في تمريرها يؤدي تلقائيًا إلى حلّ الكنيست والدعوة إلى انتخابات مبكرة. يمنح هذا المسار الأحزاب الصغيرة داخل الائتلاف-ولا سيما الدينية واليمينية المتطرفة-أداة ابتزاز سياسية فعّالة، ويجعل خيار التبكير احتمالًا واقعيًا.

إلى جانب الميزانية، تتراكم عوامل أخرى تُبقي سيناريو الانتخابات المبكرة حاضرًا، من بينها تصدعات الائتلاف، الخلافات حول تجنيد الحريديم، ارتدادات الحرب، والملفات القضائية والسياسية المفتوحة. وقد تداولت تقديرات إعلامية إسرائيلية أواخر عام **2025** سيناريوهات تُرجّح تبكير الانتخابات إلى **يونيو/حزيران 2026** تقريبًا، أي قبل الموعد القانوني بعدة أشهر.[6]

تكمن الدلالة هنا في أن **مجرد التعامل السياسي مع خيار التبكير كاحتمال قائم** يعيد تشكيل سلوك الفاعلين كافة:

1. يرفع اليمين المتطرف سقف مطالبه، ويميل إلى تصعيد سياساته لإنتاج "إنجازات" قابلة للتسويق،
2. ينخرط خصوم رئيس الحكومة في حسابات انتخابية مبكرة.

ينعكس هذا المناخ مباشرة على الضفة الغربية عبر تشدد ميداني وتسريع خطوات استيطانية وقرارات أحادية ذات طابع استعراضي.

جدول (1): السيناريوهات الانتخابية الإسرائيلية ودلالاتها الاستراتيجية على الضفة الغربية

البعد المقارن	المعطيات الأساسية	الدلالة السياسية	الانعكاس على الضفة الغربية
الإطار الزمني القانوني	موعد أقصى للانتخابات: 27 أكتوبر 2026	الاستقرار الشكلي لا يعكس الاستقرار السياسي الفعلي	استمرار السياسات الحالية دون التزام سياسي طويل الأمد
احتمال الانتخابات المبكرة	احتمال تبكير إلى يونيو 2026 في حال فشل إقرار ميزانية 2026 قبل نهاية مارس	الميزانية أداة ضغط بيد الأحزاب الصغيرة داخل الائتلاف	تسريع خطوات استيطانية وقرارات أحادية قبل الذهاب للانتخابات
تصدعات الائتلاف	خلافات حول التجنيد، الحرب، ملفات قضائية	هشاشة بنيوية في الحكم لا تسمح بتسويات بعيدة المدى	تشدد ميداني لتعويض الضعف السياسي داخليًا
مناخ ما قبل الانتخابات	تصاعد الخطاب الشعبوي والتنافسي	استخدام الضفة كورقة إنجاز انتخابي	زيادة الاقتحامات، العنف، وتوسيع الاستيطان

[5] The Times of Israel. (n.d.). Judge sets date for next scheduled elections for October 2026. The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/judge-sets-date-for-next-scheduled-elections-for-october-2026 /

[6] Reuters. (2025, December 4). Israel cabinet set to approve 2026 budget but faces battle for final approval. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-cabinet-set-approve-2026-budget-faces-battle-final-approval-2025-12-04 /

2. قراءة استطلاعات الرأي: المعضلة ليست "من يفوز؟" بل "من يستطيع تشكيل ائتلاف؟"

في النظام السياسي الإسرائيلي، لا يُقاس الفوز الانتخابي بالحزب الأكبر عددًا، بل بقدرة أي معسكر على **تجاوز عتبة 61 مقعدًا** في الكنيست. ومن هذا المنطلق، تكشف استطلاعات الرأي المنشورة أواخر عام **2025** عن مشهد هش، يخلو من حسم نهائي لأي طرف.[7]

تُظهر استطلاعات مركزية متعددة أن حزب الليكود يتراوح حضوره بين **أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات** من حيث عدد المقاعد، في حين تتوزع بقية المقاعد على كتل وسط–يمين ومعارضة لا تنجح، في معظم السيناريوهات، في بلوغ الأغلبية الصافية. في المقابل، تعاني كتلة نتنياهو التقليدية من عجز متكرر يتراوح بين **4 و10 مقاعد** عن عتبة الحكم، في حين تقترب الكتل المعارضة أحيانًا من الأغلبية دون أن تتمكن من تجاوزها.[8]

تشير هذه الاستطلاعات أيضًا إلى ثبات نسبي في تمثيل **الأحزاب العربية** عند حدود **10 مقاعد** تقريبًا، ما يجعلها في عدد من السيناريوهات "بيضة القبان" القادرة على منع تشكيل حكومة أو تمكينها، حتى وإن لم تكن جزءًا مباشرًا من الائتلاف. كما تبرز أهمية العامل التقني المرتبط بنسبة الحسم، حيث إن عبور أو سقوط حزب صغير-ولا سيما من تيار اليمين الديني-قد يقلب ميزان الكتل بالكامل.

وتعكس التباينات بين بيوت الاستطلاع اختلافات منهجية وافتراضات متباينة حول هوية المرشحين المحتملين، خصوصًا في حال صعود شخصيات من يمين الوسط. غير أن القاسم المشترك بينها جميعًا يتمثل في **غياب قدرة أي معسكر على حسم المشهد منفردًا**.

جدول (2): قراءة مقارنة لاستطلاعات الرأي – ميزان الكتل لا الأحزاب

المتغير	نتائج متكررة في الاستطلاعات (أواخر 2025)	الدلالة البنيوية
الليكود	31–26مقعدًا) وأحيانًا أعلى وفق i24NEWS)	الحزب الأقوى لكنه غير كافٍ للحكم منفردًا
كتلة نتنياهو	57–51مقعدًا في معظم السيناريوهات	عجز هيكلي عن بلوغ الأغلبية دون شركاء حاسمين
كتلة المعارضة الصهيونية	59–53مقعدًا	قريبة من الأغلبية لكن غير حاسمة
الأحزاب العربية	10~مقاعد ثابتة نسبيًا	بيضة القبان في معادلة المنع أو التمكين
الأحزاب الصغيرة (يمين ديني)	أحيانًا قرب نسبة الحسم	سقوط أو عبور حزب واحد قد يقلب المشهد بالكامل

[7] The Times of Israel. (n.d.). Channel 12 poll: Likud would be largest Knesset party if elections held today, but Netanyahu bloc wouldn't have ruling majority. The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/channel-12-poll-likud-would-be-largest-knesset-party-if-elections-held-today-but-netanyahu-bloc-wouldnt-have-ruling-majority /

[8] The Times of Israel. (n.d.). Poll: Netanyahu's Likud remains largest party while Bennet continues to lose ground. The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/poll-netanyahus-likud-remains-largest-party-while-bennet-continues-to-lose-ground /

يمكن استخلاص ثلاث دلالات سياسية أساسية من مجمل هذه المؤشرات:

1. يظل بنيامين نتنياهو **الرقم الأصعب** في السياسة الإسرائيلية، سواء بوصفه زعيمًا أو بوصفه رأس كتلة حزبية، حتى في ظل تآكل قاعدته التقليدية.
2. لا يرتبط الحسم الانتخابي بالحزب الأكبر، بل بقدرة المعسكرات على بناء ائتلاف يتجاوز عتبة 61، وهو ما يمنح الأحزاب العربية أو قوى وسط–يمين براغماتية دورًا ترجيحيًا غير مريح للنظام السياسي.
3. في السياق الأمني–الحربي، يميل المزاج العام نحو اليمين، غير أن ملفات الفساد، وغياب الأفق السياسي تفتح هامشًا لظهور شخصيات تُقدَّم بوصفها "بدائل محافظة"، من دون أن يعني ذلك تحولًا جوهريًا في السياسات تجاه الفلسطينيين.

خلاصة سياسية عامة

باختصار، تُرشَّح الانتخابات الإسرائيلية المقبلة-سواء جرت في موعدها القانوني عام **2026**أو قُدّمت-لتكون **استفتاءً مركّبًا** على أربعة أسئلة متداخلة: أداء القيادة الحالية في الحرب والملفات القضائية، مستقبل اليمين بعد إعادة تدويره أو إعادة تشكيله، ملامح معسكر الوسط–اليمين الليبرالي، ودور الأحزاب العربية بين المشاركة والامتناع وإعادة بناء الأطر المشتركة.

في جميع السيناريوهات، تبقى الضفة الغربية **أداة مركزية في الصراع الانتخابي**، لا مجرد ملف أمني جانبي، وهو ما يفسر تصاعد السياسات الأحادية في هذه المرحلة، واستمرار توظيف الأرض والسكان بوصفهما عنصرًا في المعادلة الداخلية الإسرائيلية، لا موضوعًا لتسوية سياسية.

السيناريو	توصيفه السياسي	قابلية التحقق	أثره المتوقع على الضفة الغربية
استمرار ائتلاف نتنياهو الحالي	يمين متشدد + ديني	متوسطة	تسريع الضم الزاحف، شرعنة بؤر، تصعيد ميداني
ائتلاف يمين–وسط (نتنياهو أو بديل)	تخفيف الخطاب الخارجي دون تغيير جوهري	مرتفعة نسبيًا	استمرار السيطرة مع إدارة أقل صدامية دوليًا
شلل سياسي بلا أغلبية	عدم قدرة أي معسكر على الحكم	مرتفعة	استخدام الضفة كساحة تصعيد لتعويض الجمود
دور ترجيحي للأحزاب العربية	دعم من الخارج أو منع حكومة	ممكن نظريًا وصعب عمليًا	توتر داخلي إسرائيلي يزيد الضغط على الضفة

ثالثاً: قيادة المرحلة المقبلة في فلسطين – الأسماء، الآليات، ودلالات ما بعد محمود عباس

1. الخلافة بوصفها معادلة مؤسسية لا سباق أسماء

يُخطئ التحليل الذي يتعامل مع مرحلة ما بعد محمود عباس بوصفها مجرد تنافس شخصي على الرئاسة. الأصح هو فهم "لحظة الخلافة" كعملية إعادة تموضع لمراكز القوة داخل النظام السياسي الفلسطيني، تشمل الرئاسة، وحركة فتح (بنيتها التنظيمية وأطر الضبط)، ومنظمة التحرير (اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)، والأجهزة الأمنية، إلى جانب بعد حاسم يتمثل في اقتصاد الشرعية الخارجي المرتبط بالاعتراف الدولي، والتمويل، وقنوات الاتصال مع الولايات المتحدة وأوروبا وعواصم عربية مؤثرة.

ضمن هذا الإطار، تصبح الخلافة سؤالًا عن الآلية قبل أن تكون سؤالًا عن الاسم. فالقدرة على إنتاج انتقال مستقر لا ترتبط فقط بمن يخلف عباس، بل بكيفية إدارة العلاقة بين هذه المستويات المتداخلة، وبمن يملك مفاتيح الضبط المؤسسي والأمني والمالي في آن واحد.

ومن الناحية الإجرائية، مثّل عام 2025 لحظة مفصلية عبر استحداث منصب نائب/نائب رئيس داخل منظومة منظمة التحرير/السلطة، في خطوة هدفت إلى احتواء مخاوف الفراغ السياسي. غير أن هذا التطور لم يُقرأ بوصفه انفتاحًا تنافسيًا، بل كمحاولة واضحة لهندسة انتقال مُدار يقلل عنصر المفاجأة ويحد من احتمالات الانقسام.

2. نماذج الخلافة: دلالات الخيارات المطروحة

بدل تقديم قائمة أسماء بوصفها "مرشحين" متكافئين، من الأدق تصنيف الشخصيات المتداولة وفق نماذج خلافة تعكس نوع الشرعية التي يمثلها كل خيار وحدودها.

أولا: حسين الشيخ: نموذج الاستمرارية المؤسسية المُدارة

يبرز حسين الشيخ باعتباره التعبير الأوضح عن خيار الاستمرارية الإدارية–السياسية .فشبكة علاقاته الدولية، وإدارته لملفات مدنية تمس الحياة اليومية للفلسطينيين، وقربه من مركز القرار، جعلته يُطرح كخيار يطمئن الأطراف الدولية القلقة من فراغ ما بعد عباس. تعيينه نائبًا في منظمة التحرير عزز موقعه داخل معادلة الانتقال، لكنه في الوقت نفسه سلط الضوء على إشكالية جوهرية: النظر إليه داخليًا كجزء من بنية سلطة تُتهم بالفساد واللافعالية وبالارتهان لمنطق "التنسيق" أكثر من التمثيل السياسي.

دلالة هذا الخيار تكمن في الحفاظ على سلطة "صالحة للتعامل الدولي" من حيث الوظيفة والاستمرارية، لكن بثمن محتمل يتمثل في تعميق فجوة الشرعية الشعبية ما لم يُفتح أفق انتخابي أو تُنجز مصالحة داخلية ذات معنى.

ثانيا: ماجد فرج: خيار الاستقرار الأمني وربط الشرعية بالضبط

يمثل ماجد فرج، بصفته رئيس جهاز الاستخبارات/الأمن العام، نموذجًا مختلفًا يقوم على شرعية الاستقرار .نفوذه مستمد من قدرته على إدارة الشبكات الأمنية والحفاظ على الحد الأدنى من الضبط، لا من حضور سياسي جماهيري. في هذا السياق، يطرح سيناريو شراكة نفوذ بينه وبين حسين الشيخ، بوصفه ترتيبًا يهدف أساسًا إلى منع الانهيار المؤسسي أكثر من إنتاج شرعية سياسية جديدة.

هذا الخيار قد يضمن استمرار "وظيفة السلطة" كجهاز إدارة وأمن، لكنه يبقى هشًا سياسيًا إذا لم يحظَ بغطاء فتحاوي واضح، وتمويل خارجي مستدام، وقبول اجتماعي أوسع. دون ذلك، يُخشى أن يُقرأ كترتيب أمني بلا تفويض سياسي[9].

ثالثا: الأسماء الفتحاوية التقليدية: الشرعية التنظيمية وحدودها

يظهر جبريل الرجوب وغيره من القيادات الفتحاوية كخيارات محتملة في حال فُتح المجال لمنافسة أوسع داخل الحركة بدل الاكتفاء بانتقال مُدار من القمة. هذا المسار قد ينتج شرعية تنظيمية داخل فتح، لكنه محفوف بتعقيدات الاستقطاب الداخلي، وتوازنات الأجهزة، وحساسية المانحين تجاه أي قيادة لا تضمن استقرار الوظيفة الأمنية والإدارية.

رابعا: مروان البرغوثي: الشرعية الشعبية في مواجهة الواقع السياسي

[9] The Media Line. (n.d.). *The day after Abbas*. The Media Line. https://themedialine.org/by-region/the-day-after-abbas/

يُستحضر اسم مروان البرغوثي باستمرار بوصفه صاحب رأسمال شعبي قادر على إعادة تعريف العلاقة بين الشارع والمؤسسة. وتُظهر استطلاعات PCPSR (أكتوبر 2025) حضوره القوي بوصفه شخصية "تملأ فراغ الثقة" لدى الرأي العام الفلسطيني. غير أن تحوله إلى قيادة تنفيذية يظل مشروطًا بتطورات استثنائية، في ظل واقع الأسر، والرفض الإسرائيلي المتوقع، وتعقيدات التمويل الخارجي وتوازنات فتح الداخلية[10].

هذا الخيار، إن تحقق ضمن صفقة كبرى أو ضغط دولي نوعي، قد يعيد تركيب مفهوم الشرعية، لكنه يفتح في الوقت نفسه صدامات حادة مع إسرائيل ومع النظام القائم.

خامسا: محمد دحلان: عامل إقليمي أكثر من مرشح مؤسسي

يُذكر محمد دحلان في سياق تحليلات الخلافة بوصفه عاملًا حاضرًا في الحسابات الإقليمية أكثر منه خيارًا مؤسسيًا واقعيًا. قابليته العملية تظل رهينة موازين القوى داخل فتح، وموقف الرئاسة، والأجهزة الأمنية، ما يجعل حضوره أقرب إلى سيناريو افتراضي منه إلى مسار مُرجّح.

ما الذي تعنيه هذه المعادلة لعباس وللسلطة الفلسطينية؟

دلالتها لمحمود عباس

في سياق الانتقال، يتحول عباس تدريجيًا من رئيس يمارس الحكم اليومي إلى مهندس انتقال .قراراته المتعلقة بالتعيينات وإعادة ترتيب المواقع داخل منظمة التحرير وفتح تُقرأ كمحاولة لتقليص احتمالات المفاجأة، ومنع انتقال فوضوي قد يخل بتوازن الأجهزة أو يفجر صراعًا فتحاويًا داخليًا.

دلالتها للسلطة: ثلاثة سيناريوهات واقعية

- خلافة مُدارة إدارية–أمنية: استمرار السلطة كجهاز خدمات وإدارة وتنسيق، مع إصلاحات محدودة لإرضاء المانحين، دون معالجة جذرية لأزمة الشرعية.
- خيار شرعية شعبية مشروط: إعادة ضخ شرعية داخلية، لكنه يصطدم بالرفض الإسرائيلي، وتوازنات فتح، وشروط التمويل، وعائق الأسر.
- سيناريو الخلافة المتنازع عليها: وهو الأخطر، حيث يؤدي الصراع بين مراكز القوة إلى تآكل وظيفة السلطة، وتوسيع الفراغات المحلية، وتحويل الضفة إلى ساحة أقل قابلية للضبط.

أي انتقال لا يُرفق بمسار شرعية جديد-سواء عبر انتخابات تدريجية، أو مصالحة بنيوية، أو إعادة بناء تمثيلية لمنظمة التحرير- سيُفضي عمليًا إلى أحد مسارين:

- سلطة بلا سيادة في الضفة تُدار وظيفيًا تحت سقف الاحتلال،
- أو تعدد مراكز نفوذ يجعل "اليوم التالي" مسألة أمنية بالدرجة الأولى، فيما تبقى غزة ملفًا منفصلًا عالي التعقيد في ترتيبات ما بعد الحرب.

[10] أنظر: AP News. (2025, December 30). *Palestinian prisoners' families urge action amid Israel–Hamas tensions*. AP News. https://apnews.com/article/palestinian-prisoners-israel-hamas-barghouti-5a4b1de8d7e314835c6106f3c7744fd7

Palestinian Center for Policy and Survey Research. (2025, October 28). *Press release: Public Opinion Poll No. 96 – A dual crisis: Palestinian public opinion amidst occupation and a leadership vacuum*. Palestinian Center for Policy and Survey Research. https://www.pcpsr.org/en/node/1000

رابعاً: أين يكمن الخطر الحقيقي في حال نجاح بنيامين نتنياهو أو استمرار نهجه؟

لا يتمثل الخطر الجوهري في شخص نتنياهو بوصفه فاعلًا فرديًا، بل في **منطق الاستمرارية السياسية** الذي يكافئ نجاحه ويُرسّخ نموذج حكم قائمًا على ائتلاف يميني–ديني–استيطاني، يعيد تعريف الضفة الغربية من كونها ملفًا تفاوضيًا مؤجلًا إلى ساحة حسم سيادي تدريجي .في هذا النموذج، لا تُعد الضغوط الدولية أو الاعتراضات الداخلية عوائق مركزية، بل تكاليف يمكن امتصاصها وإدارتها.

بهذا المعنى، يتحول سؤال الخطر من "من يحكم إسرائيل؟" إلى "كيف تتغير قواعد اللعبة؟": أي الانتقال من إدارة احتلال يُفترض أنه قابل للتسوية، إلى تثبيت واقع غير قابل للتراجع، يقوم على احتكاك مزمن منخفض/متوسط الشدة، وعلى تراكم وقائع أحادية ترفع كلفة أي تسوية مستقبلية إلى مستويات شبه مستحيلة. وهذا يتضمن:

1. الاستيطان كسياسة دولة: من التوسع إلى القفزة المؤسسية:

شكّل قرار ديسمبر/كانون الأول 2025 منح الصفة القانونية لـ **19 تجمعًا/مستوطنة في الضفة الغربية** نقطة تحوّل نوعية. فالدلالة تكمن هنا إلى توسيع رسمي مُمنهج، يكرّس الاستيطان بوصفه سياسة دولة لا مجرد ممارسة ميدانية. وتشير الأرقام المعتمدة إلى قفزة كمية لافتة: الانتقال من 141 مستوطنة في 2022 إلى 210 بعد القرار،[11] أي زيادة تقارب 50% خلال فترة الحكومة اليمينية الحالية. هذا التحول يُنتج تلقائيًا سلسلة آثار مترابطة:

- شبكات طرق وبنية تحتية أمنية جديدة،
- مناطق عازلة ومصادرات إضافية،
- نظم تخطيط تُعيد تعريف المجال الجغرافي الفلسطيني.

النتيجة البنيوية هي **تفتيت متسارع للجغرافيا الفلسطينية ورفع "تكلفة التفكيك" إلى مستوى يجعل أي حل سياسي** لاحق أقرب إلى مشروع إعادة هندسة شاملة، لا إلى تسوية تفاوضية تدريجية. هنا يصبح "حل الدولتين" ليس فقط متعثرًا، بل مكلفًا سياسيًا وإجرائيًا بمرور الوقت، بما يقوّض واقعيته العملية.

2. عنف المستوطنين: من ظاهرة مرافقة إلى أداة تهجير بطيء

الأخطر من التوسع الاستيطاني بحد ذاته هو التكامل الوظيفي بين الاستيطان والعنف. فالعنف لم يعد سلوكًا هامشيًا، بل أداة منظمة تُستخدم لإعادة تشكيل الواقع الميداني. توثّق المعطيات إصابة أكثر من 750 فلسطينيًا في أحداث عنف مرتبطة بالمستوطنين، مع توسع غير مسبوق في البؤر الاستيطانية والآوتبوست[12].

الأهمية الاستراتيجية لهذا العنف أنه لا يُنتج "حادثة" ثم ينتهي، بل يولّد مسارًا تراكميًا يتمثل في:

- تهجير قسري بطيء، خصوصًا في مناطق C وتجمعات الرعاة،
- تفكيك الاقتصاد الريفي والزراعي والملكية الفعلية للأرض،
- خلق احتكاك يومي يرفع احتمالات ردود فعل مسلحة متناثرة،
- توفير ذريعة لاحقة لتوسيع الإغلاق والاقتحام والقمع بحجة الأمن.

---

[11] AP News. (2025, December 31). Israel, Palestinians spar over settlements as violence rages in West Bank. AP News. https://apnews.com/article/israel-palestinians-settlements-west-bank-6923448a5956ff4d90b240d871db33e6

[12] Reuters. (2025, December 26). Israeli reservist rams vehicle into Palestinian man praying in West Bank. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-reservist-rams-vehicle-into-palestinian-man-praying-west-bank-2025-12-26 /

بهذا النمط، تتحول الضفة الغربية إلى مساحة احتكاك دائم: لا حرب شاملة، لكن عنف قابل لإعادة الإنتاج، يستهلك المجتمع الفلسطيني ويُعيد رسم المجال الحيوي لصالح مشروع الضم الأحادي.

3. يتعزز التشدد سياسيًا وانتخابيًا

حتى في سيناريوهات المنافسة بين "يمين" و"يمين–وسط"، تميل السياسة الإسرائيلية إلى مزاد على الأمن والضفة تحديدًا . فالتراجع عن الاستيطان أو كبح جماعاته يُنظر إليه داخل اليمين كخسارة إنجاز انتخابي وعملة ائتلافية.

إضافة إلى ذلك، يبقى نتنياهو في وضع سياسي حساس، يجعل معارك الشرعية مع المؤسسات والشارع جزءًا من أسلوب الحكم، ويدفعه إلى تبني سياسات تعطي نتائج سريعة وملموسة-وفي مقدمتها الضفة الغربية-بوصفها ساحة إثبات قيادة.

4. الخطر على الأردن: الضفة كحيّز هش وتسييس شرايين العبور

لا يقتصر الخطر الأردني على احتمالات العنف، بل يتمثل في **تحويل الضفة إلى مجال هش ملاصق للحدود**: سلطة أضعف، واقتصاد فلسطيني أكثر انكماشًا، ووقائع إسرائيلية أحادية أوسع. هذا الواقع يولد ضغطًا أمنيًا–اقتصاديًا–سياسيًا متراكمًا على الأردن[13].

5. الردع الدولي المحدود: إدانة بلا تغيير سلوكي

شهد ديسمبر 2025 تصاعدًا في الإدانة الأوروبية والدولية، شمل التنديد بـ"الزيادة الضخمة" في عنف المستوطنين، وتهديدات التهجير القسري والضم في الضفة بما فيها القدس الشرقية، والدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي وحماية السكان الفلسطينيين[14].

غير أن المفارقة **تكمن في فجوة واضحة بين الخطاب والردع**. فالتكثيف اللفظي للإدانة لم يترافق مع أدوات ضغط تُغيّر سلوك الحكومة الإسرائيلية، ما عزز لدى الائتلاف اليميني قناعة بأن كلفة الضم والعنف "محتملة" ويمكن إدارتها ضمن هامش أزمات دبلوماسية قابلة للاحتواء.

باختصار، ماذا يتغير إذا "نجح نتنياهو"؟

إذا نجح نتنياهو أو خرج نهجه من أزماته بأغلبية أقوى، فالنتيجة المرجحة ليست مجرد تصعيد ظرفي، بل تثبيت نموذج حكم يقوم على:

1. تسريع الضم الزاحف عبر شرعنة وتوسيع مؤسسي للاستيطان،
2. دمج عنف المستوطنين في وظيفة السيطرة الميدانية وإنتاج تهجير بطيء،
3. إعادة تعريف السلطة الفلسطينية كجهاز إداري–أمني محدود بلا أفق سياسي،
4. نقل ارتدادات الضفة إلى الأردن عبر أمن الحدود والمعابر والضغط الاقتصادي والسياسي.

بهذا المعنى، لا يكون الخطر في استمرار شخص، بل في تحول بنيوي طويل الأمد يعيد تشكيل الصراع، ويُقفل تدريجيًا نوافذ الحل السياسي، ويحوّل "اليوم التالي" إلى مسألة إدارة أزمات مزمنة لا تسوية تاريخية.

---

[13] تتجلى حساسية هذا الخطر في المعابر، ولا سيما معبر اللنبي/الكرامة. ففي سبتمبر 2025، أُغلق المعبر "حتى إشعار آخر" بعد حادثة أمنية، ثم أُعيد فتحه جزئيًا للركاب، بينما بقيت حركة البضائع والمساعدات مقيدة فترات طويلة، قبل إعلان إعادة فتحها في ديسمبر 2025 مع إجراءات تدقيق وتعزيزات أمنية أشد.

[14] Badshah, N. (2025, December 24). UK, Canada and Germany condemn Israel for 19 new West Bank settlements. The Guardian. https://www.theguardian.com/world/2025/dec/24/israel-condemned-approval-19-settlements-occupied-west-bank

خامساً: عرب 48 والكنيست – لماذا يُعدّون جزءًا من معادلة الضفة الغربية؟

لا يمكن فهم موقع الفلسطينيين داخل إسرائيل (عرب 48) في الكنيست بوصفه مسألة تمثيل مدني داخلي معزولة، بل كعنصر **بنيوي هام جدا في معادلة الحكم الإسرائيلي**، يتضخم أثره على نحو خاص في لحظات اللا-حسم الانتخابي. فعندما تصبح الحكومة رهينة فارق مقعد أو مقعدين، يتحول التمثيل العربي من هامش معارض إلى **رافعة ترجيح محتملة** في ميزان السلطة.

غير أن هذه الرافعة لا تعمل تلقائيًا، بل تخضع لثلاثة محددات حاسمة:

1. **وحدة القوائم العربية أو تشتتها،**
2. **نسبة المشاركة داخل المجتمع العربي،**
3. **سقف الشرعية السياسية للمشاركة العربية داخل المجتمع اليهودي.**

ضمن هذه الشروط، لا يعود السؤال ما إذا كان عرب 48 "داخل اللعبة"، بل **كيف وبأي حدود** يمكن أن يؤثروا في مخرجاتها- وخاصة في السياسات المرتبطة بالضفة الغربية، وهي تتضمن:

1. اتجاهات التصويت والتمثيل: عندما يتحول العدد إلى نوع

تقدم النماذج الرقمية الصادرة عن "مبادرات إبراهيم" (فبراير/شباط 2025) مؤشرًا واضحًا على هذا التحول. ففي سيناريو خوض الانتخابات بقائمة عربية موحدة تضم الأحزاب الأربعة (حداش/بلد/راعم/تعال)، يتراوح التمثيل المتوقع[15]:

- عند **مشاركة 60%:** نحو **14.8 مقعدًا،**
- عند **مشاركة 70%:** نحو **17.3 مقعدًا.**

أهمية هذه الأرقام لا تكمن في زيادتها العددية فحسب، بل في **تحولها إلى قوة نوعية** داخل نظام كتل متقارب، حيث قد تفشل الكتل اليهودية في بلوغ عتبة **61مقعدًا** دون دعم خارجي. في هذه الحالة، يصبح التمثيل العربي جزءًا من الحسابات الائتلافية، حتى إن لم يتحول إلى شريك حكومي مباشر.

في المقابل، يشير التقرير ذاته إلى فجوة بنيوية بين مواقف الجمهور العربي داخل إسرائيل ومواقف العينة العامة اليهودية بشأن مشاركة حزب عربي في ائتلاف حكومي. هذه الفجوة لا تُلغي إمكانية التأثير، لكنها **ترسم سقف المساومة وحدود المكاسب الممكنة.**

2. الوزن البرلماني وحدود التأثير المؤسسي

تؤكد نتائج انتخابات 2022، وفق بيانات لجنة الانتخابات المركزية، أن القوائم العربية تجاوزت نسبة الحسم **(3.25%)** وحققت تمثيلًا مكّنها من لعب دور ترجيحي في كنيست شديد الانقسام. هذا الواقع يجعلها تُقرأ في الحسابات الإسرائيلية-كما تعكسه لوائح الكنيست وسلوك التصويت-بوصفها **"كتلة وظيفية"** يمكن أن:

- تمنح دعمًا من الخارج،
- أو تحجب هذا الدعم،
- أو تفرض شروطًا سياسية ضمنية.

[15] Abraham Initiatives. (2025, March). Election survey results. Abraham Initiatives. https://abrahaminitiatives.org/wp-content/uploads/2025/03/Election-Survey-Results.pdf

غير أن هذا الوزن يبقى هشًا، ومحكومًا بثلاثة قيود:

- قابلية الوحدة الداخلية للصمود،
- كلفة المشاركة أو الدعم في بيئة سياسية عالية التحريض،
- وحدود ما يقبله الرأي العام اليهودي قبل تحويل المشاركة العربية إلى مادة تعبئة ضدها.

بذلك، لا يُقاس التأثير العربي بعدد المقاعد فقط، بل بقدرته على **إدارة المخاطر السياسية المصاحبة لهذا التأثير**.

3. التحول الأهم: المزاج الاجتماعي العربي داخل إسرائيل

الدلالة الأعمق في هذا الملف لا تكمن في الحسابات البرلمانية وحدها، بل في **تحول الرأي العام العربي**. فقد أظهرت نتائج بحث من جامعة تل أبيب، نُشرت في ديسمبر/كانون الأول 2025، أن **أكثر من 75% من العرب داخل إسرائيل يؤيدون انضمام حزب عربي إلى ائتلاف حكومي**.[16]

هذه النسبة تعكس تآكل "تابو" المشاركة الحكومية، حتى في ظل تصاعد التوترات العربية-اليهودية، وتحول خيار "التأثير من الداخل" من استثناء أخلاقي/سياسي إلى **خيار واقعي قابل للنقاش العام**.

في المقابل، تتردد في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي عبارة باتت شبه ثابتة: *"لا حكومة دون العرب."* هذه العبارة لا تحمل حكمًا معياريًا، بل تعكس **حقيقة حسابية** في نظام انتخابي متقارب، حيث يمكن لمقعدين أو ثلاثة أن يحددوا مصير الائتلاف بأكمله.

هنا يتقاطع ملف عرب 48 مباشرة مع معادلة الضفة الغربية. ففي حال احتاجت أي كتلة إسرائيلية إلى دعم عربي-سواء عبر المشاركة أو الدعم من الخارج-تظهر مساران محتملان:

الأول: مسار الصفقات الداخلية تُقدَّم تنازلات داخلية ملموسة (ميزانيات للسلطات المحلية العربية، برامج مكافحة الجريمة، بنى تحتية، اعترافات رمزية بالحقوق المدنية)، مقابل **خفض سقف المواجهة** بشأن سياسات الضفة، أو الاكتفاء بمواقف خطابية لا تُهدد تماسك الائتلاف.

الثاني: مسار الارتداد التحريضي يستخدم اليمين مشاركة العرب أو دعمهم كأداة تعبئة، عبر تكريس خطاب "الخطر الداخلي"، ما ينعكس **تشددًا إضافيًا في الضفة الغربية** بوصفه تعويضًا سياسيًا وأيديولوجيًا لإعادة ضبط الشرعية داخل القاعدة اليمينية.

في كلا المسارين، لا يكون عرب 48 خارج المعادلة، بل جزءًا من **ديناميات التأثير غير المباشر** على سياسات الضفة-إما عبر تقييدها نسبيًا، أو عبر دفعها نحو مزيد من التطرف.

سادساً: وهم الاستراتيجية – لماذا لم يعد الفعل الأردني والعربي ممكنًا؟

تحول الواقع الحالي من سؤال "ما المطلوب؟" إلى سؤال "لماذا لم يعد ممكنًا أصلًا؟". فبعد سنوات من التوصيات، والخطط، و"خرائط الطريق"، لم تعد المعضلة الأردنية–العربية في الضفة الغربية هي غياب الرؤية أو نقص الأدوات، بل **انهيار شروط الفعل السياسي نفسه**.

الأدوات معروفة، والمخاطر مُشخَّصة، والسيناريوهات مكتوبة سلفًا، لكن الفجوة الحقيقية تكمن في أن **أيًّا من هذه الأدوات لم يعد يمتلك حاملًا سياسيًا قادرًا على تحمّل كلفتها**.

[16] Limona, N. (2025, December 2). Survey: Over 75% of Arabs in Israel support joining an Arab party to a future coalition. Haaretz. https://www.haaretz.co.il/news/education/2025-12-02/ty-article/.premium/0000019a-de74-df00-afba-defcf28d0000

الحديث المتكرر عن "استجابة استراتيجية" يفترض ضمنًا وجود فاعل:

- يمتلك فائض قرار،
- ويستطيع تحمّل الضغط الأمريكي،
- ويقبل دفع كلفة الصدام مع إسرائيل،
- ويملك شرعية داخلية تسمح له بالمخاطرة.

وهذا الفاعل **غير موجود**.

في هذا السياق، يُخطئ التحليل الذي يتعامل مع الأردن بوصفه دولة مبادرة إقليمية في ملف الضفة. الواقع أن الأردن تحوّل-بحكم الجغرافيا والديمغرافيا والاقتصاد-إلى **فاعل** لإدارة مخاطر وامتصاص صدمات.

ضمن هذا الإطار، لا تُصاغ السياسة الأردنية انطلاقًا من سؤال «ما الذي نريد تغييره؟»، بل من أسئلة أكثر تحفظًا تتعلق بمنع انتقال تداعيات الضفة إلى الداخل الأردني، وشراء الوقت في مواجهة تحولات غير قابلة للضبط، وتقليص احتمالات السيناريو الأسوأ في ظل غياب القدرة على فرض سيناريو أفضل. هذا ليس تقصيرًا سياسيًا، بل **حدًّا بنيويًا**:

- اقتصاد يعتمد على المساعدات،
- أمن قومي مرتبط بالاستقرار لا بالمغامرة،
- شرعية داخلية حساسة مرتبطة بالقدس والهوية،
- وتحالف أمريكي لا يسمح بهوامش صدام مفتوحة.

في ضوء هذه المحددات، يصبح الحديث عن «تصعيد أردني منظم» أو «فرض خطوط حمراء» خطابًا يتجاهل ميزان القوة الفعلي، إذ إن أدوات الأردن في هذا الملف تتركز في الاحتواء وتقليل الضرر، لا في الردع أو فرض الوقائع..

أما بما يتعلق بالنظام العربي، فلا يمكن تفسير تراجعه في التعامل مع ملف الضفة الغربية بوصفه تخليًا أخلاقيًا أو تقصيرًا سياسيًا ظرفيًا، بل بوصفه **نتيجة مباشرة لتحوّل بنيوي في طبيعة النظام العربي** وآليات اشتغاله. فالمسألة لا تتعلق بغياب الموقف، بقدر ما تتعلق بتآكل البنية التي تجعل الموقف قابلًا للتحول إلى فعل سياسي.

أبرز ما تغيّر هو غياب مركز قرار عربي قادر على تنسيق السياسات أو فرض أولويات مشتركة، إلى جانب تراجع أي مشروع إقليمي جامع يمنح القضية الفلسطينية إطارًا استراتيجيًا يتجاوز ردود الفعل. كما لا توجد كلفة مشتركة للتدخل؛ إذ تتحمّل كل دولة حساباتها منفردة، دون آلية لتقاسم المخاطر أو توزيع الأعباء. في هذا السياق، **يغيب أيضًا الفاعل القيادي المستعد لتحمّل ثمن الفشل السياسي أو تبعات الصدام**، ما يدفع النظام العربي ككل نحو خيارات أقل مخاطرة وأكثر تحفظًا.

نتيجة لذلك، لا تعمل الدول العربية ضمن استراتيجية جماعية واضحة، بل ضمن حسابات بقاء منفصلة تحكمها أولويات داخلية وضغوط اقتصادية وأمنية متباينة. ضمن هذا التحول، انتقلت فلسطين-والضفة الغربية على وجه الخصوص-من كونها قضية جامعة ذات عائد سياسي رمزي واستراتيجي، إلى ملف عالي الكلفة ومنخفض العائد في حسابات السياسات الوطنية.

في ظل هذه المعادلة، تصبح البيانات السياسية:

1. أداة أقل كلفة من المبادرات العملية،
2. الإدانة اللفظية بديلًا عن الضغط الفعلي،
3. ويُنظر إلى الصمت المدروس بوصفه خيارًا أكثر أمانًا من الانخراط في مسارات قد تفرض أثمانًا سياسية واقتصادية غير مضمونة.

في سياق آخر، يوجد أحد الافتراضات المضللة في **الخطاب العربي المتكرر هو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن "إقناعها"** بتغيير موقفها من الضفة الغربية متى ما توافرت الأدلة أو تكثّف الضغط الدبلوماسي. هذا الافتراض لا ينسجم مع منطق صنع القرار الأمريكي القائم فعليًا. فالولايات المتحدة لا تتعامل مع الضفة الغربية بوصفها أزمة استراتيجية ملحّة، بل كملف قابل للإدارة عبر الأدوات الأمنية والسياسية الإسرائيلية القائمة.

ما دام الوضع الراهن لا يفرض على إسرائيل عزلة دولية ذات أثر عملي، ولا يترتب عليه كلفة اقتصادية مباشرة، ولا يشكّل تهديدًا ملموسًا لمصالح أمريكية عليا في الإقليم، فإن الحافز الأمريكي للاستثمار السياسي في تغيير المسار يظل محدودًا. في هذا الإطار، لا يُنظر إلى الضفة بوصفها مصدر عدم استقرار يستدعي تدخّلًا استراتيجيًا، بل كقضية يمكن احتواؤها ضمن ترتيبات أمنية قائمة، حتى وإن كانت هذه الترتيبات تُنتج تدهورًا تدريجيًا على المدى المتوسط.

بناءً على ذلك، لا تحتل الضفة الغربية موقعًا متقدمًا على أجندة السياسة الأمريكية، بل تُصنّف كملف مؤجل ضمن جدول أولويات مزدحم بملفات تُعدّ، من منظور واشنطن، أكثر إلحاحًا وتأثيرًا على مصالحها المباشرة .

الخاتمة

في غياب القدرة على الردع أو الفرض، تحوّلت السياسة الأردنية–العربية إلى **إدارة الزمن** بدل إدارة الصراع.

ما الذي يعنيه ذلك عمليًا؟

- تأجيل الانفجار لا منعه،
- تخفيف التدهور لا عكسه،
- منع الانهيار الكامل لا بناء مسار جديد.

هذه ليست "استراتيجية ضعف"، بل **استراتيجية اضطرار** في ميزان قوى مختل جذريًا.

لكن خطورتها أنها:

- تستهلك الزمن السياسي،
- وتراكم الوقائع الإسرائيلية،
- وتُفرغ أي حل مستقبلي من محتواه.

يميل كثير من التحليل السياسي إلى انتظار ما يُسمّى "الانفجار الكبير" بوصفه نقطة التحول الحاسمة في الضفة الغربية. غير أن هذا التصور يُغفل الاحتمال الأرجح والأكثر خطورة، وهو **مسار التآكل البطيء** الذي يعيد تشكيل الصراع دون لحظة صدمة واحدة أو حدث فاصل واضح.

يتمثل هذا التآكل في مجموعة تحولات متزامنة: تراجع متواصل في شرعية السلطة الفلسطينية وقدرتها على الحكم، تفكك جغرافي متزايد يقوّض أي إمكانية واقعية لقيام دولة قابلة للحياة، إنهاك اجتماعي واقتصادي يحدّ من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود طويل الأمد، إلى جانب ضغط مستمر على الأردن ناتج عن تداعيات غير مستقرة لا تتخذ شكل أزمة واحدة تبرر تعديلًا جذريًا في السياسات القائمة.

لم يعد من الدقيق التعامل مع ما يجري في الضفة الغربية بوصفه مجموعة سياسات إسرائيلية منفصلة أو انحرافات ظرفية مرتبطة بحكومات بعينها. ما يتبلور على الأرض هو **مسار سياسي متكامل غير مُعلن**، تقوده حكومات يمينية متعاقبة في إسرائيل، وبلغ مستوى أعلى من التماسك في ظل نهج **بنيامين نتنياهو** .يقوم هذا المسار على معادلة واضحة: الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأرض، مع تفريغ العبء الديمغرافي والسياسي خارج المجال السيادي الإسرائيلي.

هذا المسار لا يندرج ضمن الضم الرسمي، ولا ضمن حل تفاوضي، بل يمثل **إدارة محسوبة للكلفة**: السيطرة الإقليمية تتوسع تدريجيًا، السكان يُدفعون إلى الهامش دون طرد مباشر، والأزمة تُعاد توجيهها نحو أطراف أخرى قادرة على امتصاص تبعاتها.

الخطأ التحليلي الشائع هو انتظار إعلان إسرائيلي صريح عن "الحل البديل". هذا الانتظار يتجاهل طبيعة اشتغال السياسة الإسرائيلية، التي تعتمد التراكم الهادئ بدل القرارات الفجّة. السياسة الفعلية تقوم على منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، الإبقاء على الفلسطينيين في حالة لا سيادة، تفكيك الضفة إلى وحدات جغرافية منفصلة، وتحويل إدارة السكان إلى عبء خارجي.

يتحقق هذا المسار دون حاجة إلى قرار واحد جامع، عبر أدوات متداخلة تشمل الاستيطان والشرعنة القانونية، عنف المستوطنين، التآكل المتدرج لوظيفة السلطة الفلسطينية، وتدويل إنساني محدود لا يفتح أفقًا سياسيًا. بهذا المعنى، لا يُعد «الحل البديل» مخططًا مكتوبًا، بل **نتيجة منطقية لمسار تراكمي طويل**.

في هذا السياق، لم تعد السلطة الفلسطينية فاعلًا سياسيًا شريكًا في إدارة الصراع، بل تحولت تدريجيًا إلى جهاز لإدارة السكان، يهدف إلى منع الانهيار الكامل وتأجيل الانفجار، دون امتلاك أدوات حقيقية لتغيير شروط الواقع. هذا الوضع لا يخدم الفلسطينيين، لكنه يخدم إسرائيل في نقطة جوهرية، تتمثل في إبقاء الفلسطينيين في أماكنهم دون منحهم دولة، ودون تحمّل كلفة حكمهم المباشر.

ومع كل تراجع إضافي في شرعية السلطة أو قدرتها على الضبط، يقترب النظام القائم من نقطة انكشاف حادة: إما عودة احتلال مباشر عالي الكلفة، أو **إعادة توجيه العبء السياسي والإنساني نحو الخارج**.

هنا لا بد من تسمية الواقع دون مواربة. الأردن ليس مجرد جار متأثر بما يجري في الضفة الغربية، بل **المرشح الأكثر واقعية لتحمّل كلفة فشل المسار الإسرائيلي–الفلسطيني**. الخطر الأردني لا يتمثل في سيناريو تهجير جماعي مفاجئ، بل في انزلاق تراكمي طويل الأمد، يقوم على تضييق اقتصادي متواصل على الضفة، تفريغ بطيء لمناطق الريف والأغوار، تسييس المعابر واختناقها، وتآكل قدرة الفلسطينيين على البقاء والاستدامة.

هذا المسار لا يحتاج إلى قرار تهجير صريح؛ يكفي أن يصبح البقاء غير قابل للاستمرار. عند هذه النقطة، يدخل البعد الديمغرافي الأردني في صلب المعادلة، لا بوصفه مسألة إنسانية، بل كقضية سيادة وهوية وشرعية سياسية. كل تأجيل عربي أو دولي لمعالجة جذور الأزمة لا يجمّدها، بل **ينقلها تدريجيًا نحو الشرق**.

أخطر أشكال الخداع السياسي في المرحلة الراهنة هو الخطاب القائل إن «لا حل بديل مطروح». هذا القول غير دقيق. الأدق هو أن البديل يُنفّذ دون إعلان، لأن الإعلان مكلف سياسيًا، بينما التطبيق الصامت ممكن وقابل للاستمرار. لا تحتاج إسرائيل إلى إبلاغ الأردن أو غيره بتحمّل المسؤولية؛ يكفي أن تترك السلطة تضعف، والضفة تختنق، والمجتمع الدولي يكتفي بالإدانة. عندها يصبح السؤال الدولي العملي: من يستطيع منع الانهيار؟ وغالبًا ما يكون الجواب الواقعي: الأردن.

تعرف الدول العربية هذا المسار، لكنها لا تمتلك أدوات تعطيله. العجز هنا ليس عجز نوايا، بل عجز بنيوي ناتج عن غياب مركز قرار، الخوف من كلفة الصدام، وتفضيل إدارة الخسائر على مواجهة المسار. غير أن هذا الخيار يحمل مفارقة واضحة: كل تأجيل يقلل كلفة التدخل اليوم، لكنه يرفع كلفة التدخل القسري لاحقًا، حين يصبح الخطر أكثر ترسخًا وأقل قابلية للاحتواء.

وبناء عليه، ما يجري في الضفة الغربية ليس أزمة فلسطينية داخلية، ولا نزاعًا تقليديًا قابلًا للإدارة الثنائية، بل **إعادة توزيع تدريجية لكلفة الصراع**. إسرائيل تُحكم السيطرة على الأرض، الفلسطينيون يُتركون بلا أفق سياسي، الأردن يُدفع ليكون خط الدفاع الأخير، والعرب يراقبون خطرًا يتقدم ببطء.

إذا استمر هذا المسار، فلن يكون السؤال المطروح هو ما إذا كان هناك حل سياسي، بل **من سيتحمل الكلفة النهائية لانهيار الحل**. وهو سؤال لا يملك الأردن ترف تجاهله، ولا تملك المنطقة ترف تأجيله إلى أجل غير معلوم.

لذلك، تتطلب الاستجابة الأردنية التحول من سياسة الاحتواء إلى سياسة منع التدهور، عبر مقاربة شاملة تربط الأمن بالسياسة والدبلوماسية بالجاهزية الميدانية. فالأردن لا يواجه خطر انفجار مفاجئ في الضفة بقدر ما يواجه خطر تآكل تدريجي يغيّر طبيعة حدوده الغربية ومعادلة استقراره. وأي تأخير في إعادة تموضع استراتيجي واضح سيجعل كلفة الاستجابة أعلى، وخيارات المناورة أضيق، مع مرور الوقت.